Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

السياسة الاستعمارية البريطانية وأثارها علي المسألة الليبية 1943-1951

وليد مولود مصباح الجراي
جامعة الزاوية / كلية التربية زواره
waleedjaray@gmail.com

British Colonial Policy and its Impact on the Libyan Question 1943-1951

Walid Mawloud Misbah Al-Jarai
University of Zawiya / Faculty of Education, Zuwarah

تاريخ الاستلام:2026/01/02 –تاريخ المراجعة: 2026/01/20– تاريخ القبول: 2026/01/31– تاريخ للنشر:2026 /02/23

الملخص:

تبحث الورقة في السياسة الاستعمارية البريطانية في ليبيا (1943–1952) ودورها في تدويل القضية الليبية بعد الحرب العالمية الثانية، وسعي بريطانيا لفرض نفوذها خاصة عبر تبني النظام الفدرالي. كما تتناول أساليبها الإدارية والسياسية ومناوراتها الدولية، مع إبراز أثر تلك السياسات في تأسيس الدولة الليبية واستمرار تأثير القوى الكبرى في الشأن الليبي.

كلمات مفتاحية: السياسة الاستعمارية، النظام الفدرالي، الشأن الليبي.

Abstract:

This paper examines British colonial policy in Libya (1943–1952) and its role in the internationalization of the Libyan question after World War II, as well as Britain's efforts to exert its influence, particularly through the adoption of a federal system. It also addresses British administrative and political methods and international maneuvering, highlighting the impact of these policies on the establishment of the Libyan state and the continued influence of major powers on Libyan affairs.

Keywords: Colonial policy, federal system, Libyan affairs

المقدمة:

تدرس هذه الورقة البحثية السياسة الاستعمارية البريطانية وأثارها على المسألة الليبية 1943–1952التي تحولت إلى ملف دولى تتحكم فيه بريطانيا وأمريكا وفرنسا ويتقاسمون مناطق النفوذ على الأرض الليبية بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية.

وتتضمن هذه الورقة تمهيداً عن الاطماع البريطانية في ليبيا والمتمثلة فى الاعمال الدبلوماسية والاتفاقيات الدولية التى تضمن تحقيق مصالحها ، أما المبحث الأول يهدف الى استيضاح السياسة الانفصالية للإدارتين العسكرتين لبريطانيا في شرق البلاد وغربها، كذلك المتغيرات الإدارية والاقتصادية والتعليمية التي فرضتها بريطانيا على المجتمع الليبي واثرت بشكل مباشر فى تأسيس الدولة الليبية، وفى المبحث الثاني سنتابع المناورات البريطانية في اجتماعات وزراء خارجية الدول الكبرى التي ناقشت مصير المستعمرات الايطالية، ولم تسمح بريطانيا الوصول إلى اتفاق لا يضمن فرض وصايتها على شرق البلاد أو خسارة نفوذها في طرابلس، وتطرق المبحث الثالث لاستضاح الاستراتيجية التي اتبعتها بريطانيا لفرض النظام الفدرالي والتحكم في عملية نقل السلطات، وتشكيل اللجنة التحضرية تم اللجنة الوطنية التأسيسية لصياغة الدستور بمساعدة أدريان بلت مندوب الامم المتحدة في ليبيا.

هناك عدة اسباب اثارت اهتمامي بموضوع السياسة الاستعمارية البريطانية في ليبيا للإجابة عن عدة اسئلة شكلت بموجبها بناء الهيكل المعرفي لورقة البحث والتي من بينها وجود عدد كبير من المصادر والمراجع والبحوث العملية عن الإدارة البريطانية والتنظيمات السياسية، وأخرى تناولت قضية الاستقلال، ولكن غياب دراسة مستقلة عن الاساليب الاستعمارية التي اتبعتها بريطانيا لجعل النظام الفدرالي كأمر واقع فرضته السياسة الانفصالية واعلنته الولايات المتحدة الامريكية.

وإذا ما صح الاستدلال فإن نتائج البحث يمكن أن ترفد إجابات عن الاساليب الاستعمارية المعاصرة فاللاعبين الرئيسيين على مسرح السياسة الليبية كانوا منذ الحرب العالمية الثانية هم أنفسهم بريطانيا، وفرنسا وايطاليا وامريكا وروسيا والامم المتحدة اليد النفدة في الماضي والحاضر، ايضاً وجود القواعد الاجنبية والصراع بين الدول الغربية ورسيا على مناطق النفود في ليبيا.

تمهيد:- الاطماع البريطانية في ليبيا

مثلت ولاية طرابلس الغرب موضع اهتمام لبريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلادى وبعد أن تحدد مستقبل ولية طرابلس الغرب في مؤتمر برلين 1878، بأن تكون من نصيب ايطاليا، قامت فرنسا باحتلال تونس 1881، وبريطانيا باحتلال مصر1882، وأمام هذه التطورات أصبحت ولاية طرابلس الغرب الواقعة تحت النفوذ العثماني عنصراً مهماً في التوازن الدولى في البحر الابيض المتوسط.[1]

ومن هذا المنطلق فقد تحكم في السياسة البريطانية خلال المرحلة من1881- 1922عاملان مهمان:

- الاول ينحصر في النشاط الدبلوماسي المتعلق بمستقبل ليبيا في المحافل الدولية.
- والثاني الدعة إلى تعزيز النفوذ البريطاني في ولاية طرابلس عن طريق البعثات العلمية والكشفية قبل الاحتلال الايطالي.
- إن الساسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا ادت إلى تطويق ولاية طرابلس الغرب من جميع الجهات، فالاتفاقيات المبرمة ما بين الدولتين في السنوات 1890-1898-1899أدت إلى ترسيم الحدود الليبية الجنوبية من الشرق إلى الغرب والتي تعرف بالهتدرلاند الطرابلسي [2] وعلى الرغم من ادعاء بريطانيا بالمحافظة على الوضع القائم في ولاية طرابلس الغرب إلا أنها سمحت لإيطاليا باحتلالها، تم استمرت في تقديم الدعم الدبلوماسي لإيطاليا حتى سنة 1922، إلا أن بريطانيا لم تخف نوأيها بالتقدم في الصحراء الغربية متدرعة بتخوفها من تقدم المجاهد أحمد الشريف المدعوم من الالمان والعثمانيين نحو مصر، وقد استولت على واحة سيوه والواحات البحرية والفرافرة وكذلك السلوم1917[1*3]، ولم تلبت فيما بعد أن توصلت إلى اتفاق مع ايطاليا بضمها نهائياً إلى مصر.[4]

وقد تغيرت السياسة البريطانية اتجاه ايطاليا بعد وصول موسيليي للسلطة في روما 1- أكتوبر 1922، فتحولت بريطانيا من دولة محايدة أمام المخططات الاستعمارية الايطالية إلى عدو مباشر لها يهدد حدود مصر العربية.

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 لاحت فرصة جديدة لليبيين لاستئناف الكفاح ضد الطليان، ورات بريطانيا أن الليبيين عنصر مهم لتحقيق النصر ضد دول المحور في شمال افريقيا وللاستعداد لهجوم ايطالي متوقع. [5]

وقد تناولت بريطانيا الأمر على طريقتها الاستعمارية التقليدية التي ظهرت اثارها ونتائجها السيئة على ليبيا وشعبها فيما بعد.

بدأت المؤامرات الاستعمارية البريطانية في التركيز على اختلاف الاتجاهات والوسائل بين القوى الوطنية في شرق البلاد وغربها فيما يخص المشاركة في الحرب وتحقيق الاستقلال.

وعلى الرغم من المساعي لتوحيد الصفوف بين الليبيين في اجتماع فيكتوريا بالاسكندرية 19-10-1939، والاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة محمد ادريس السنوسي يؤكل إليها النظر في مصالح الليبيين، إلا أن الاتفاق لم يلبت أن ظهر وراءه التياران اللذان اختلافا على مسألة الزعامة المطلقة لمحمد ادريس السنوسي[6]

عندما أعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء في يونيه1940اتصل البريطانيون بكل طرف على حدى بخصوص تجنيد فصائل من الليبيين للمشاركة في الحرب إلى جاب القوات البريطانية، وقد رآى وفد المنطقة الغربية (أحمد السويحلي، وأحمد المريض، وعون سوف) أن تكون مساعدتهم للبريطانيين في مقابل حقوق تنالها البلاد في المستقبل والاتفاق على شروط يتعهد البريطانيون بتنفيذها، ولكن المندوب البريطاني رآى أن تكون المساعدة في مقابل أجر يأخذه الجندى، فرفض وفد المنطقة الغربية هذا الاقتراح في حين قبل محمد ادريس السنوسي وممثلوا المنطقة الشرقية هذه الشروط والاكتفاء بالوعود الشفوية.[7]

كانت الدعوة التي وجهت لأحمد السويحلي ورفاقه من المنطقة الغربية لحضور اجتماع القاهرة في 3-8-1940 موجهة باسم محمد ادريس السنوسي والكولونيل بروملو- الذى عين قائداً للفصائل السنوسية – فيها مخالفة لما تم الاتفاق عليه في اجتماع فيكتوريا، فهي توحى باتفاق سابق بين محمد ادريس السنوسي وبريطانيا وذلك دون الرجوع إلى المجلس الاستشاري، كما أن الدعوة تطمنت عبارة الكولونيل بروملو بخصوص تكوين " فصائل من القبائل السنوسية العربية... لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من أيدى الايطاليين وإعادة الاستقلال إليهم مرة أخرى ....." [8]والواضح أن هذه العبارة لا تعنى الليبيين جميعاً والنص عليها يعنى أن السلطة المطلقة ستكون للسنوسيين في المنطقتين الشرقية والغربية.

المبحث الاول:- السياسة الانفصالية للإدارتين العسكريتين في (برقة – وطرابلس)

إن تشكيل إدارتين عسكريتين منفصلتين في شرق البلاد وغربها كان وفق خطة استعمارية وضعها قادة سياسيين وعسكريين عندهم الخبرة في اساليب الاستعمار وتمكين مصالح بريطانيا عن طريق السياسة الانفصالية وبث الخلاف بين ابناء البلاد. وضعت نواة الإدارة العسكرية في)برقة) قبيل سقوط بنغازي بوقت قصير حيث طلب الجنرال ويفل – قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط 1935-1941من وزراه الخارجية البريطانية باتخاد الاجراءات اللازمة لإدارة البلاد بعد احتلالها لذلك نصح الحكومة في 25-1-1941، بضرورة إقامة حكومة عسكرية وفق النسق الذى انشأته في الاردن على أن تقع مسؤولية الإدارة على عاتق القائد العام طوال فترة الحرب وإلى أن تتم التسوية يخول القائد العام حق إصدار القرارات النهائية فيما يختص بالسياسة العامة وشكل الدولة .[9]

ولم يستقر الأمر لجيوش الحلفاء في المنطقة الشرقية إلا بعد الهجوم الثالث الذى قاده المرشال مونتجمرى في 2 نوفمبر 1942 وانتهى بإخراج قوات المحور نهائياً واستيلاء الجيش الثامن على المنطقة الشرقية، فعينت وزارة الخارجية البريطانية الكولونيل (كمنج) الذى وضع الخطوط الرئيسة للإدارة العسكرية في)برقة).[10]

بدأت الإدارة العسكرية نشاطها في المنطقة الغربية قبل أن يستلم مونتجمرى مفاتيح طرابلس في صباح يوم 23- يناير ،[11] وقد قامت هيئة الموظفين التي تتكون من ضباط سياسيين يعملون في خدمة قيادة الشرق الاوسط بوضع خطة الإدارة العسكرية بإدارة للمنطقة الغربية عقب (تحريرها) وقد اشرف على وضع نظام الإدارة في القاهرة البريجارير (لوس) الذى أصبح رئيساً لها تم خلفه في المنصب (بلاكلى) سنة 1944واستمر إلى نهاية عهد الإدارة البريطانية.[12]

إن سيطرت بريطانيا على زمام الحكم في ليبيا تطلب منها الشروع في تنظيم الهيكل الإداري لعملية الحكم بغية السيطرة على الموقف وسد الفراغ الناتج عن زوال الإدارة الإيطالية وكانت الإدارات العسكرية فى (برقه وطرابلس وفزان) قد خططت للتجزئة الاقليمية للبلاد أي أن شرق البلاد وحدة قائمة بداتها مستقلة تمام الاستقلال عن المنطقة الغربية وأيضاً الجنوبية في جميع شؤنه.ا[13]

أما الوظائف فقد عين لرئاسة المصالح والدوائر المختلفة ضباط من البريطانيين يعاونهم طائفة من الموظفين البريطانيين والايطاليين والعرب الوافدين مع الاحتلال لاسيما من السودانيين والفلسطينيين ليشكلوا حلقة وصل وتفاهم مع السكان المحليين، أما العنصر المحلي فقد استعملوا في الفترة الأولى فى وظائف بسيطة محدودة الصلاحيات.[14]

كانت البلاد تحكم بعدة قوانين أولها القانون البريطاني الذى يتضمن مجموعة من البيانات والتعليمات التي تصدر عن الإدارة إلى جانب القانون الايطالي الذي كان سائداً قبل عهد الإدارة إلا ما تعارض مع أوامر رئيس الإدارة، وينبغي أن نلاحظ أن القوانين الايطالية هى علي العموم أساساً لما جاء بعدها [15،]لقد فرضت على المجتمع الليبي إبان فترة الإدارة العسكرية البريطانية متغيرات عديدة ومتنوعة شملت النواحي الإدارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية اثرت في تأسيس الدولة الليبية الحديثة.

السياسة التعليمية للإدارة البريطانية:

قامت الإدارة البريطانية بطرح الانماط التعليمية البديلة للنظام الايطالي مع مراعاة تطبيق السياسة الانفصالية، وقد أوكلت المهمة إلى خمسة ضباط بريطانيين لعقد مؤتمر في 5-6-1943، لمناقشة برنامج عمل يتضمن الخطوات الضرورية التي يجب اتباعها في نظام التعليم بالمناطق التي تحت سيطرتها.[16]

وتطبيقاً لمقررات المؤتمر انشات الإدارة العسكرية نظارتين للمعارف (وزارتين) واحدة في طرابلس والاخرى في بنغازي بهدف ترسيخ فكرة التقسيم وخلق وضعاً شاداً يؤدى إلى إضعاف الروابط التي تربط الليبيين [17]، فمثلاً لا يستطيع الطلاب المستمرين في الدراسية الانتقال من المنطقة الشرقية لإكمال تعليمهم في غرب البلاد وجنوبها، كما لم تراع الإدارة العسكرية عند وضع المناهج الدراسية عدة اعتبارات من بينها ضرورة أن تكون هذه المناهج ملائمة لفلسفة المجتمع واتجاهاته فضلاً عن ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع.

ففي الوقت الذي فرضت فيه الإدارة العسكرية في المنطقة الشرقية المنهج التعليمي المصري كأساس لمناهج مدارسها الابتدائية فإن الأمر في المنطقة الغربية لم يكن كذلك حيث طبقت عدة مناهج خلال الفترة من 1943-1951، ففي البداية استخدمت المناهج الايطالية المقررة في المدراس الايطالية السابقة مع حذف كل ما يتعلق بإيطاليا من اشارات التمجيد [18] ، ثم اختير المنهج والنظام التعليمي الفلسطيني ثم المنهج السوداني[19]، ونتيجة لهذه السياسة التعليمية طالب قادة الاحزاب والنخب الوطنية بضرورة تعديل المناهج واقتباس المنهج المصري لتطبيقه في مدراس المنطقة الغربية، وبعد صراع طويل مع الإدارة العسكرية جاءت الاستجابة متأخرة لهذا الطلب في ديسمبر. 1942 [20]

ويمكن القول أن تنوع المناهج واختلافها في شرق البلاد وغربها وايضاً في جنوبها- الذى اعتمدت فيه فرنسا النظام التعليمي المتبع في الجزائر وتونس – كانت نقطة الارتكاز لترسيخ الانقسام لأن عدم استقرار المناهج الدراسية وفرض أنظمة تعليمية في ليبيا لا تتماشي مع واقع الليبيين في حل مشاكلهم، بل يؤدى إلى حدوث أزمة ذاتية للفرد وقد تدفعه إلى الانسلاخ من واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويسهم في ايجاد شخصية فكرية متدبدبة لا تؤدى دورها بفاعلية في تنمية الثقافة الوطنية.

السياسة الاقتصادية والنقدية للإدارة العسكرية وتأثيرها على وحدة ليبيا:

كانت السياسة المالية للإدارات العسكرية الثلاث في (برقة وطرابلس وفزان) ضمن المخطط الانفصالي حيث اتبعت الإدارة البريطانية سياسة نقدية في المنطقة الغربية تختلف تماماً عنها في المنطقة الشرقية بالإضافة إلى اختلاف العملة المستعملة في)فزان).

لقد تميزت السياسة النقدية للإدارة البريطانية بعدم الاستقرار ونقص السيولة، حيث ادخلت الإدارة العسكرية في طرابلس الجنيه العسكري (مال) الذي كان يتداول في وقت واحد مع الليرة الايطالية وفي سبتمبر 1944 قام بنك باركليز- وهو البنك المركزي في طرابلس ابتداء من 20- نوفمبر 1943 بسحب العملة الايطالية واستبدالها بالليرة العسكرية وأصبحت العملة الجديدة هي العملة الرسيمة باستثناء الجنيه العسكري[21] وقد ربطت قيمة العملة بالجنيه الإسترليني وكان نطاق تداولها بالمنطقة الغربية.[22]

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الليرة العسكرية هي العملة المتداولة في المنطقة الغربية فإن الإدارة العسكرية في شرق البلاد قامت بفرض عملة آخرى هى الجنيه المصرى ليحل محل الليرة الايطالية وكان بنك باركليز في بنغازي يحصل على هذه العملة من البنك الاهلي المصرى وبترخيص من الحكومة المصرية.[23]

لقد كان لتباين العملات أثره الكبير على وحدة البلاد السياسية، حيث خلق ثلاث كيانات منفصلة لكل منها عملتها الخاصة داخل وطن واحد، مما أثر على النواحي الاقتصادية إذ حرم البلاد من التكامل الاقتصادي، فتعطلت تبعاً لذلك عمليات التبادل التجاري بين المناطق الليبية خاصة مع فرض الإدارة العسكرية قيوداً شديدة على الاهالي في تنقلاتهم بالعملة خارج كل إقليم ومن تلك المناشير إعلان رقم37 لسنة 1944، والذى شددت من خلاله الإدارة العسكرية على منع إي شخص أن ينقل العملة خارج المنطقة الي يتبعها دون تصريح من نائب مراقب المالية والحسابات، وحدد مبلغاً لا يتجاوز (5000) جنيه مصري للدخول إلى المنطقة الشرقية، [24] لقد اترث عمليات تغير العملة على سكان البلاد لحصولهم على العملة الجديدة أو استعمال العملة من منطقة لأخرى لم يكن سهلاً ، وهذا الوضع ادى إلى بروز طبقة برجوازية استفادت من الفوضى التي عمّت البلاد حيث قامت ببيع العملة وحصولها على مبالغ طائلة. [25]

وقد هاجمت صحيفة الوطن [2*26] السياسة المالية للإدارة البريطانية في بنغازي حيث أشارت إلى قلة السيولة المتداولة واثر ذلك على اقتصاد البلاد، وأن تخفيض قيمة الليرة:((هو تجريد الشعب من ثروته... وأن قلة الثروة النقدية يعنى ركوداً يخيم في الاسواق ويؤدى إلى ضعف القوة الشرائية.[27]

ومن الطبيعي أن تتأثر التجارة بالفوضى النقدية في البلاد وبالقيود الكثيرة المتمثلة قي فرض الرسوم على الرخص التجارية وإحتكار معظم العمليات التجارية، وكذلك الاوامر الإدارية المتعلقة بالمعاملات التجارية داخل البلاد ومن بينها الامر العام رقم 19 الصادر بتاريخ 23- يوليو 1943 عن الإدارة العسكرية في بنغازي كذلك البلاغ رقم 25 بتاريخ 17- نوفمبر1945.[28] ومع هذا ظلت الاتصالات بين التجار الليبيين عن طريق القنوات التجارية التقليدية. [29]

لقد اخضعت الإدارة العسكرية السلع التصديرية للسيطرة الاحتكارية وخصوصاً على الكثير من المنتجات الزراعية المهمة في المنطقة الغربية مثل القمح والشعير وزيت الزيتون والتبغ والفول السوداني والحلفاء ، كذلك احتكرت تجارة الملح والكبريت، وقد نتج عن هذه التدابير الاحتكارية الاضرار بالمزارعين الذين فرضت عليهم اسعاراً زهيدة لا تسد مصاريف زراعتهم، الامر الذى أدى لإحجام عدد كبير منهم زراعة هذه المحاصيل المهمة .[30]

افتقد النشاط الزراعي لمقومات التنمية الاقتصادية ولم تتخذ الإدارة أية إجراءات لا نمائه والعمل على تقويته بل على العكس لم تراع الظروف البيئية والمناخية للمنطقة الغربية أو تضع التدابير الاستباقية لتجب أزمة القحط والجفاف التي اصابت المنطقة الغربية عامي1947-1948، وتسببت فى حدوث مجاعة وخسائر كبيرة، فالإدارة لم تقم بتخزين المحاصيل الزراعية لاسيما الحبوب في السنوات المجدبة بل على العكس عملت على احتكار بيع المحاصيل التي لها أهمية تصديره مثل الحبوب والزيت. [31]

ابتعت الإدارة العسكرية سياسة المحافظة على ملكية الارض فأبقت المزارع في المنطقة الغربية في يد الايطاليين الذين استوطنوها بعد الاحتلال الايطالي[32]، ورغم المظاهرات التي قام بها الليبيون عام 1943 للمطالبة باسترجاع اراضيهم التي سبق وأن صادرتها الحكومة الايطالية، غير أن الإدارة العسكرية رفضت طلبهم وتحججت بأن المسألة متعلقة بالوصول إلى معاهدة صلح تبين مصير المستعمرات الايطالية، وفي الوقت نفسه قامت بدعم المزارعين الايطالية حيث امدتهم بالأسمدة والآلات ومنحتهم التيار الكهربائي بنصف ثمنه واعفتهم من الضرائب في السنوات الاولى، كما امدت المشاريع الاستيطانية في المنطقة الغربية بمساعدات مالية لتخطى العجز في تلك المشاريع.[33]

أما فى المنطقة الشرقية استولت الإدارة العسكرية على الارض التي اغتصبها الطليان وقامت بزراعة بعضها عن طريق قسم الزراعة التابع لها، كما استولت على الآلات الزراعة الايطالية المهجورة وباعتها إلى بلاد اخرى بالرغم من حاجة السكان إليها كما قامت الادارتان العسكريتان في شرق البلاد وغربها بالاستيلاء على الارضي التي أنشأت عليها بريطانيا قواعدها دون أن تدفع مقابل مادى أو تستأذن مالكيها. [34]

وفي مجال التوظيف اتبعت الإدارة العسكرية سياسة الاقصاء اتجاه أهل البلاد حيث جلبت مئات العمال من الخارج لبناء المطارات وأقامت المنشآت العسكرية مما أضطر بعضهم إلى مغادرة البلاد.[35]وعلى هذا النحو مضت بريطانيا في تطبيق الساسة الانفصالية للقضاء على وحدة البلاد وارهاق سكانها وللحصول على مركز ممتاز فيها يدعم موقفها في اجتماعات وزراء خارجية الدول الكبرى.

المبحث الثاني: المسألة والمناورات البريطانية في اجتماعات وزراء الخارجية للدول الكبرى

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت المسألة الليبية مثار خلاف أو جدل بين وزراء الخارجية للدول الكبرى من أجل مصالحها الاستراتيجية، فنتج عن هذا الخلاف عقد عدة مؤتمرات دولية في النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين، اختلفت فيها المصالح ما بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى في بداية الحرب الباردة، ولم تتفق هذه الدول على صياغة نهائية حول مسألة الوصاية أو تقسيم ليبيا.

لقد كانت توقعات بريطانيا عن الحرب ضد المحور في شرقي مصر تشير إلى انتصارها، فرسمت خطتها مند البداية لكى تستحوذ على شرق ليبيا بتحالفها مع محمد ادريس السنوسي، وقد صدر في 8 يناير 1942 وعد (أنتوني آيدين) وزير خارجية بريطانيا لمحمد ادريس السنوسي "بالا يعود سكان برقة إلى حكم الايطاليين" كمكافاة على دورهم في الحرب العالمية الثانية[36]

قامت بريطانيا بالدخول في مناورات سياسية اتسمت أحياناً بالتفاهم وأحياناً أخرى بالنزاع والخداع وكانت خطتها تهدف لتقسيم ليبيا إلى ثلاثة أجزاء منفصلة بمشاركة فرنسا، ولكن خطتها اصطدمت برغبة الاتحاد السوفيتي الساعي للحصول على حصته في جنوب البحر المتوسط ولو عن طريق غير مباشر [37]وفي البداية لم يكن الخلاف قاصراً على طموحات الاتحاد السوفييتي بل كان بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اثناء تولى جيمس بايرنيس وزارة الخارجية الامريكية 1945-1947في عهد الرئيس ترومان.[38]

وعندما عقد مؤتمر لندن في سبتمبر 1945 لوزراء خارجية الدول الكبرى وجد (بيفين) وزير خارجية بريطانيا نفسه بين رغبته في تقسيم ليبيا بين فرنسا وبريطانيا وأمريكا وبين الضغط الامريكي الذى مارسه (بايرنيس) بفرض الوصاية المشتركة عليها، فقبلها كمحاولة للحصول على الدعم الامريكي لحماية مصالح بريطانيا في الشرق الاوسط مع التمسك بمطالب الوصاية على شرق ليبيا.[39]

وفي الوقت الذي أخد فيه وزير خارجية أمريكا يسعى للتوافق حول المصالح الامريكية السوفيتية في الشرق الاقصى والبلقان، والمسألة النووية طمعاً في انعاش عملية السلام أعاد (بايرنيس) الكرة مرة أخرى أثناء اجتماع وزراء الخارجية في باريس- من ابريل إلى 31 يوليو 1946- ورفض تقديم دعم امريكي للقواعد البريطانية في شرق ليبيا، وفي الوقت نفسه أكد رفض حكومته لوصاية سوفيتية على غرب ليبيا (طرابلس) مع الاصرار على نظام الوصاية الجماعية، وأمام هذا الرفض الامريكي عرضت بريطانيا وجهة نظرتها بإدماج (الاقاليم الثلاث) بشكل فورى ومنح ليبيا استقلالها.[40]

أن هذا الاقتراح يتعارض مع وجهة نظر روسيا وأمريكا أما فرنسا فقد علقت جريدة كومبا الفرنسية بالقول" أن استقلال طرابلس وبرقة يصب في مصلحة بريطانيا .. وأن طرابلس هي بالفعل تحت السيطرة البريطانية.[41]

وقد تبدلت السياسة الامريكية تجاه بريطانية والقضية الليبية عندما تولى (جورج مارشال) الخارجية الامريكية خلفاً(لبايرنيس) في أكتوبر 1947، وبعد مباحثات جرت في البينتاجون- مقر وزارة الدفاع في واشنطن – وافق الامريكان على وضع شرق ليبيا

تحت الوصاية البريطانية وذلك لمنع السوفيات من المطالبة بحصة في المستعمرات الايطالية السابقة أو في الشرق الاوسط وهذا الخلاف تطلب نقل القضية الليبية من أيدى وزراء الخارجية إلى هيئة الامم المتحدة.[42]

وبعد عقد معاهدة الصلح مع ايطاليا في 15 – سبتمبر 1947، اجتمع مندوبو وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن في يوم 3- اكتوبر 1947 فاتفقوا على تكليف لجنة من الدول الاربع تبحث في احوال المستعمرات الايطالية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية أما عن مباحثات وزراء الخارجية حددت مدتها بسنة من تاريخ العمل بمعاهدة الصلح فإذا تعذر الوصول إلى حل فيما يخص القضية الليبية تنقل المسألة إلى الأمم المتحدة[43]

استمرت خطط البريطانيين للوصول إلى استصدار قرار بالوصاية على شرق ليبيا كهدف اساسي إلى أن تنال (برقة) استقلالها الذاتي، وبه يحصلون على التسهيلات الاستراتيجية المطلوبة لاستمرار نفوذهم على (طرابلس) إذا ما تقرر استقلال ليبيا.

وتنفيداً للسياسة الانفصالية التي انتهجتها بريطانيا وفرنسا المتعلقة بالوصاية على (برقة وفزان) اصدرت الدولتان على ارسال لجنة رباعية إلى ليبيا لتضع تقريراً مفصلاً عن تحرياتها ودراساتها للأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد عارضت الحكومة الامريكية في أول الامر تشكيل هذه اللجنة لأن ذلك قد يتيح للسوفيات فرصة التدخل في مشكلة تحرص امريكا وبريطانيا على إبقائها في ايديهما [44]

غير أن مؤتمر وكلاء وزراء الخارجية انتهى بتعيين لجنة التحقيق وحدد عملها بستة أشهر إلى سبعة ابتداء من مغادرتها لندن وأصدر إليها عدت تعليمات كان أهمها الا تشمل تقارير اللجنة تصريحات بشأن تقرير المصير النهائي للمستعمرات الايطالية السابقة فتلك مسألة ترجع مسؤوليتها بوكلاء الخارجية تم مجلس وزراء الخارجية[45]، وقد وصلت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس 1948 وظلت هناك حتي 20 – مايو 1948تجرى تحقيقاتها في مناطق ليبيا الثلاث.[46]

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها القوى الوطنية في ليبيا لإيصال صوتهم إلى لجنة التحقيق الرباعية، وتوحيد كلمتها بخصوص وحدة البلاد ورفض عودة الاستعمار الإيطالي، إلا أن بريطانيا وفرنسا وأمريكا لم يهتموا بتلك الطلبات، بينما استقت اللجنة المعلومات التى تريد نشرها في التقرير النهائي من الإدارة العسكرية المحتلة للبلاد ومن الأفراد والجماعات الذين كانوا على اتصال بالإدارات الثلاث[47]

وقد جاء التقرير النهائي للجنة الرباعية متوافق مع رغبة بريطانيا وفرنسا حيث أظهر الآتي:

- أن البلاد بحاجة للمساعدات الاجنبية.
- أن الليبيين غير قادرين على إدارة أمور بلادهم دون وجود شريك أجنبي.
- كما تعمدوا في تقريرهم على اظهار ليبيا كدولة منفصلة جغرافياً وطبيعياً وتاريخياً واجتماعياً ولا يمكن أن تكون دولة واحدة. [48]
- أيضاً أصرت بريطانيا على إظهار سكان(برقة) أنهم يرغبون في الحكم الذاتي.[49]

وبذلك تحكمت كلاً من فرنسا وبريطانيا فى تحديد توصيات اللجنة الرباعية بالكيفية التي تخدم اهدافهما ومناوراتهما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التى انتقل إليها الملف الليبي 15-9-1949.

وفى عشية الانتخابات الامريكية رفضت واشنطن الاقتراح البريطاني بأن تصبح (طرابلس) تحت الوصاية الامريكية ولم تقبل توسيع قاعدة الملاحة لتكون متعددة الاغراض ((مخافة جرح مشاعر العرب القومية وتفاديا لاستفزاز الاتحاد السوفييتي[50]، وبسبب الانتخابات الامريكية عملت واشنطن على الا يتم توافق في الامم المتحدة حول المسألة الليبية إلا أثناء الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أدت المناورات الامريكية إلى استهلاك الوقت إلى أن انتهت الانتخابات في شهر ابريل 1949. وهو ما أصاب الخارجية البريطانية بالإحباط لأنها كانت تخطط لبسط وصايتها على

(برقة) ولعدم التوصل إلى تفاهم تام بين أمريكا وبريطانيا حول وضع (طرابلس) ظل مصيرها معلقاً أو مؤجل ، كما أن فرنسا التى تسيطر فزان لم تكن راضية على الخطة البريطانية بأنشاء حكم ذاتي في (برقة) خوفاً من تسرب فكرة الاستقلال إلى مناطق نفوذها في شمال افريقيا.(51)

وسط هذا التناحر على مناطق النفوذ سارعت الحكومة البريطانية إلى طرح مشروع بيفين – سفورزا) في مايو (1949. ولكن المشروع فشل بعد التصويت عليه لعدة اسباب منها:-

- قيام الوفد الليبي في الأمم المتحدة بجهود كبيرة لأجل اجهاض هذا المشروع الذي تسبب في انتفاضة الشعب الليبي واعلان الاضراب العام في طرابلس وتحرك الجماهير إلى الميادين، فأعلنت الإدارة حالة الطواري وفرضت منع التجول في طرابلس كما ندد أهالي (برقة) بهذا المشروع وخرجت المظاهرات في أجزاء مختلفة فيها وطالب المتظاهرون باستقلال ليبيا واعلنوا تضامنهم مع أهلى مدينة طرابلس وارسلوا برقية بهذا الخصوص إلى المؤتمر الوطني في طرابلس(3*52) ، وخرجت المظاهرات في مدينة اجدابيا وتوسعت إلى مناطق اخرى حتى أن الحاكم العسكري اصدار تعليماته بمنع البريطانيين والأمريكيين من الخروج من منازلهم. (53)
- موقف الوفود العربية ودول امريكا الجنوبية ضد المشروع.
- على الرغم من وقوف امريكا إلى جانب بريطانيا في هذا المشروع إلا أن واشنطن لم تبدل الجهد اللازم لتمريره بل اكتفت بدور ثانوي ولم تتدخل عندما عارضته دول امريكا اللاتينية، والواضح أن واشنطن استوعبت المناورة البريطانية لأنها لو ارادت فرض المشروع لنجحت في ذلك كما حدث في مسألة قبول عضوية الكيان الصهيوني في الامم المتحدة في الدورة نفسها (54)
- هذه المناورة كانت ضمن الخطة البريطانية الهادفة إلى إطالة وجود إدارتها العسكرية في (طرابلس) حيث أوصت بنود المشروع على تولى بريطانيا إدارة شؤون (طرابلس) إلى سنة 1952، إي بعد عامين من بداية تنفيذه، كما أن إعطاء إيطاليا منطقة نفوذ في شمال افريقيا قد يهدد المصالح الغربية في حال وصول الحزب الشيوعي الإيطالي للحكم. (55)
- إذا تتبعنا المقترحات التى قدمت في اجتماعات وزراء الخارجية سنجد أغلبها عبارة عن مناورات استعملت فيها فكرة اشراك ايطاليا بشكل أو بأخر في الوصاية على المنطقة الغربية لغرض تعظيم المصالح أو للكسب الوقت إلى حين وصول الملف الليبي إلى هيئة الأمم المتحدة حسب المخطط الامريكي.

وبعد خمسة أشهر من فشل تمرير مشروع (بيفن سفورزا (عقدت الجمعية العامة الدورة الرابعة للنظر في المسألة الليبية في سبتمبر 1949م وكان قد تأسس خلف شمال الأطلسي في 4- ابريل 1949 فادركت بريطانيا أن السياسة الامريكية تهدف إلى احداث تغييرات في مناطق النفود الفرنسي، وهذا ربما سيكون له انعكاسات على مركز بريطانيا في البحر المتوسط وافريقيا، إلا أن) بيفن (وزير خارجيتها رأى أن استمرار التحالف مع أمريكا وتنميته أهم للسياسة البريطانية واستراتيجيتها من إرضاء فرسا، وخصوصاً أن بريطانيا تمتلك القواعد والنفوذ في) طرابلس وبرقة(وبذلك آخذت تقترب من القبول بمشروع استقلال ليبيا. (56)

وقد وضع الخطة الأمريكية في ليبيا قسم الشرق الاوسط والادنى بوزارة الخارجية الأمريكية، وتم الاتفاق عليها فى واشنطن بعد مفاوضات سرية مع جميع الدول التي يعنيها الأمر قبل ابتداء الدورة الرابعة للجمعية العامة (57)

ومن هنا بدأت بريطانيا فى تنفيذ الفصل الثاني من خطتها بما يضمن التحكم في مجرى التطورات الإدارية والدستورية في ليبيا فكانت الخطوة الاولى هي إعلان الاستقلال الذاتي (لبرقة) في سبتمبر 1949، أما الثانية فقد عملت على ضمان تلثي أصوات الأعضاء لتمرير أى مشروع بخصوص ليبيا قبل طرحة للتصويت في الهيئة العامة للأمم المتحدة. (58)

ولما انعقدت الدورة الرابعة للجمعية العامة طرحت المسألة الليبية للمناقشة في سبتمبر 1949. أصبحت الخطة البريطانية تتمثل في التوفيق بين المصالح الاستراتيجية البريطانية والامريكية والفرنسية عندما تتحصل ليبيا على استقلالها، وفى الوقت

نفسه حاول الوفد البريطاني في الامم المتحدة العمل على تأجيل صدور قرار الاستقلال إلى أطول فترة ممكنة بهدف الحصول على مزيد من الوقت لتخفيف ردت الفعل في مصر ومستعمرات فرنسا في شمال افريقيا، ولكن كل المناورات لم تنجح في تعطيل القرار (289) الذى صدر في 21- نوفمبر 1949، كتسوية أو حل وسط للخطة التي عرضها المندوب الامريكي عن كيفية نقل السلطات والوصول إلى إعلان الاستقلال. [59]

ولم تعترض دولتا الإدارة على التوصيات التي طرحها المندوب الامريكي في الامم المتحدة يوم 21 سبتمبر 1949 بخصوص قيام نظام فدرالي ملكي في ليبيا [60] وقد اعتبرت الخارجية البريطانية قرار 289 افضل من نظام الوصاية على ليبيا، فهو اهون الشرين ولا يخلو من مخاطر على مصالح فرنسا في شمال افريقيا ومصالح بريطانيا في شرقها، وقد هاجم) غلادوين جين(الوكيل المساعد للخارجية البريطانية سياسة الولايات المتحدة، فوصفها بالقول: بأن الامريكيين كانوا هم الاوغاد الرئيسيين في اللعبة" [61] وعلى كل حال فإن اتفاق الوفدين اللذين مثلا ليبيا في الدورة الرابعة لهيئة الأمم المتحدة كان إيجابياً وأكدا على وحدة الصف الوطني والاتفاق على من يتولى حكم البلاد، كذلك الدعم الغير محدود من دول الجامعة العربية، وموقف الدول الاسيوية- أكبر كتلة في الأمم المتحدة في ذلك الوقت – وأيضاً تغير موقف الكتلة السوفيتية، بالإضافة إلى المساندة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية كل ذلك أجبر بريطانيا على قبول مشروع الاستقلال. [62]

المبحث الثالث : السياسة البريطانية ومرحلة الانتقال إلى الاستقلال

كان قرار هيئة الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 بداية مرحلة جديدة حاسمة في قضية ليبيا هي مرحلة الانتقال التي تنتهي في أول يناير 1952 بإعلان استقلال ليبيا، وأبرز ما نص عليه القرار (289) إيفاد مندوب لهيئة الأمم المتحدة يعاونه مجلس استشاري للعمل معاً على مساعدة الليبيين في وضع دستور وإقامة حكومة مستقلة على يد ممثلي السكان في (طرابلس وبرقة وفزان) ومن جهة آخري يكون على الإدارات القائمة أن تعمل على نقل سلطاتها إلى الحكومة الموحدة وتتعاون مع مندوب الأمم المتحدة والمجلس الاستشاري لتنفيذ هذه المهمة في الوقت المحدد.[63]

ولا يخفي أن صدور القرار وحده ما كان ليصرف الدول الاستعمارية عن التربص بوحدة ليبيا واستقلالها، فالإدارة العسكرية لازالت قائمة ولم يلغها القرار رقم (289)، وأيضاً لم ينص على سحب القوات أو تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية من البلاد.

وكان أول ما تم انجازه من قرار (289) هو تعيين الأمم المتحدة أدريان بيلت [4*64]مفوضاً دائما في ليبيا، وقد وصل إلى مدينة طرابلس في 21 يناير 1950، وبعد اتصالاته الداخلية والخارجية اعلن أن خطته في ليبيا تتضمن انشاء نظام حكم ملكي يكون محمد ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا كلها، والتاني إنشاء نظام حكم فيدرالي اتحادي يشمل مناطق ليبيا الثلاث.[65]

وقد اعترضت بريطانيا في البداية على تشكيل بمجلس استشاري دولي ثم قبلت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد آن ضمنت عدم التأثير على القرارات التي ستتخذها في المرحلة القادمة، لان المجلس الدولي يتكون من عشرة أعضاء مقسمين بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر وباكستان وثلاثة مندوبين عن مناطق ليبيا وواحد عن الأقليات- فسمى مجبس العشرة أو الدولي- وهذا التقسيم جعل الرجحان في اتخاذ القرارات للدول الكبرى التي تتناقض مصالحها في أكثر من موضوع مع مصالح الليبيين وخاصة إذا ادركنا تأثيرها في اختيار المندوبين المحليين، ولم يبق من الأعضاء المعارضين غير مندوب مصر ومندوب الباكستان ومندوب المنطقة الغربية)طرابلس).[66]

وقد ابدت فرنسا قلقها من أن يتمكن المجلس الاستشاري من تنفيذ الخطوات الواردة في قرار (289) بسرعة ويتم انتخاب الجمعية الوطنية ويتحدد شكل الدولة الليبية بما يتعارض مع المصالح الفرنسية، وفى هذا السياق اعطيت تعليمات وزير الخارجية الفرنسي السيد (شومان) إلى السيد (بالرى) – ممثل فرنسا في المجلس الاستشاري- بالعمل على تأخير تنفيذ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

وبهذا تكون بريطانيا وفرنسا قد خرقتا قرار الأمم المتحدة واشترك معها (أدريان بيلت) في تهميش المجلس الاستشاري وقد صرح مندوب الأمم المتحدة أن الدولتين استشارتاه في كل الخطوات التي اتخذت لنقل السلطات .[77]

وقد عارض مندوب الباكستان في المجلس الاستشاري الإجراءات التي قام بها (بلاكلي) في طرابلس وقال : إن الإدارة "لم تستشير الطرابلسيين وإنها تتعدى سلطاتها حيث تقر هذه التطورات الدستورية في طرابلس، وأن المجلس الإداري غير شرعي ولا يرضى عنه الطرابلسيون.[78]

وعلى الرغم من إعلان الحكم الذاتي (لبرقة وطرابلس) فإن بريطانيا لم تتخلى عن السيادة وإنما السلطة المحلية التي حشدوا فيها الكثير من المستشارين والمؤظفين البريطانيين الذين تحكموا في إدارة الحكومتين وفي السلطة التشريعية والمالية إضافة إلى شؤون الدفاع كما أن إصرار بريطانيا على تشكيل مجلس نواب في (برقة وطرابلس) بدلاً من انتظار تأليف الجمعية التأسيسية التي نص عليها قرار 289 كان خطوة استباقية لفرض أمر واقع عند كتابة الدستور وتقسيم السلطات بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية.[79]

والجدير بالملاحظة أن الدول المسيطرة على الملف الليبي تعمدت استعمال مصطلح نقل السلطة في الأدبيات السياسية بدلاً عن مصطلح تسليم السلطة باعتبار أن الدول الاستعمارية لم تمنح الدول استقلالها وإنما نقلت السلطة إلى حكومات محلية أما التسليم لا يكون إلا بوجود حكومة اتحادية .

لقد أحدثت هذه السياسة الانفصالية للإدارة البريطانية ردود فعل قوية عند القوى الوطنية في شرق البلاد وغربها، وبالمقابل قامت الإدارة بالاعتداء على حرية الرأي فجعلت الاجتماعات مشروطة بتبليغ السلطات قبل عقدها بثلاثة أيام كما كان الحال أيام الطليان، وللجهات الأمنية الحق في السماح أو تأجيل أو وقف أي اجتماع أو مظاهرة لا توافق سياستها الاستعمارية وقد أدت هذه الإجراءات إلى إغلاق صحيفة الوطن في بنغازي[80]، أما في طرابلس فقد طبقت أيضاً الأحكام العرفية ولم توافق الإدارة على منح رخص للأحزاب السياسية لإصدار صحف تعبر عن وجهات نظرها، والصحيفة الوحيدة هي صحيفة طرابلس الغرب[5*81] التي كانت تحت إشراف الإدارة البريطانية، فالبلاد كانت على عتبة الاستقلال دون صحف حرة .[82]

وتطبيقاً لخارطة التطور الدستوري في ليبيا أصدر المجلس الاستشاري (الدولي) قرار بتشكيل لجنة تحضيرية للجمعية التأسيسية تتكون من 21 عضواً يتم اختيارهم بالتساوي بين مناطق ليبيا الثلاث، وعلى الرغم من الاستياء الشديد في الأوساط الليبية واعتراض الجامعة العربية ومندوب مصر والباكستان في المجلس الاستشاري إلا أن الإدارة البريطانية والفرنسية ومن خلفهما (أدريان بلت) استمروا في السير نحو النظام الفيدرالي وفرض التمثيل بالتساوي.[83]

وكانت الخطة أن يقوم محمد أدريس السنوسي باختيار سبعة عن (برقة) وأن يتولى أحمد سيف النصر تعيين سبعة عن (فزان) أما حصة طرابلس فقد طلب المندوب من الأحزاب ترشيح الأسماء التي تمثلهم في اللجنة ليقوم باختيار سبعة أعضاء من القائمة التى اشترك فيها حزب المؤتمر الوطني وحزب الأحرار والحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة والاتحاد المصري الطرابلسي والإدارة البريطانية.[84]

وفي خطوة مفاجئة قامت الإدارة البريطانية بترشيح الشيخ محمد أبو الإسعاد –مفتي طرابلس– ضمن السبعة الذين أعلن المندوب عن أسمائهم فاعترض مندوب مصر والباكستان على ايراد أسمه لأن جزب المؤتمر لم يرشحه. [85]

وبالرغم مما فعله بشير السعداوي [6*86] رئيس حزب المؤتمر الوطني من خطوات تتمثل في الإعتراف بمحمد ادريس السنوسي أميراً أو ملكاً على ليبيا وقيام حكومات ذاتية في (برقة وطرابلس وفزان) على أساس فدرالي، واشتراك أعضاء المؤتمر الوطني في المجلس البلدي في طرابلس فإن الإدارة البريطانية ارتابت في هذا الإنقلاب في موقف بشير السعداوي [7*87] وقاموا باستغلال هذا التوجه السياسي إلى أن حان موعد تشكيل لجنة الواحد والعشرين، وهنا انقلبوا عليه وقدموا محمد ابو الإسعاد.[88]

كان هاجس البريطانيين هو إضعاف تأثير بشير السعداوي أو ربما القضاء عليه، فقد جاء في مذكرة وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية (كينيت بوتجر) أن السعداوي "يشكل تحدياً عظيماً لإدريس السنوسي و(البريطانيين) فالمطقة الغربية تضم تلثي سكان ليبيا وإذا نجح السعداوي في تكوين قيادة متماسكة للمنطقة فسنجد انفسنا على الأرجح خلال سنة في مواجهة حكومة في طرابلس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصر وبالدول العربية وتعارض بشدة النفوذ الغربي ولن نتمكن من تأسيس دولة ليبية فدرالية ..." . [89]

من الواضح أن بشير السعداوي كان على تفاهم مع الجامعة العربية بخصوص المشاركة الإيجابية في عملية نقل السلطات وفي التطور الدستوري في ليبيا، وإن الإدارة البريطانية قفلت الطريق على آي تفاهمات محتملة قد تحدث بين بشير السعداوي ومحمد ادريس السنوسي .

وفي يوم 27 يوليو 1950 اجتمع مندوب الأمم المتحدة بلجنة الواحد والعشرين في مكتبه بطرابلس، وبعد اختيار محمد أبو الإسعاد رئيساً أقرت اللجنة لائحتها وهي تنص بأن القرارات تمرر بأغلبية الثلتين، ولا يخفى أن هذه الأغلبية تتوفر بأصوات (برقة وفزان) وهي في الواقع اقلية إذا ذكرنا أن سكان المنطقتين حوالي 300 ألف في حين أن سكان (طرابلس) 800 ألف نسمة هذا فضلاً أن أعضاء اللجنة معينين لم ينتخبهم الشعب[90]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن نسبة الثلتين + واحد مكنت اللجنة في 7 أغسطس إعلان قرار تأليف الجمعية الوطنية التأسيسية من ستين عضواً على أساس المساواة في العدد بين المناطق الثلاث .[91]

وعلى هذا النحو مضى العام الأول على قرار الأمم المتحدة (289) بسيطرة بريطانيا وفرنسا على تطورات الأحداث في البلاد، وعزلتا المجلس الاستشاري وعرقلوا أعماله وأصبح أدريان بيلت الاداة التي تنفذ السياسة البريطانية وما ترتب عليها من انقسام الليبيين، وفرض خطط مبيتة لتطبيق النظام الفدرالي الذي يضمن بقاء نفوذها واستمرار قواعدها، وهكذا ما أن حلت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى كانت قضية ليبيا تتخلص في كلمتين الوحدة أم الانقسام .

وفي أثناء الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة نوقشت التقارير الثلاثة المقدمة من مندوب الأمم المتحدة ودولتي الإدارة في اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة فاستغرقت عشرة جلسات من 9 أكتوبر إلى 19 اكتوبر 1951، وقد وضح الموقف الموحد للأطراف الثلاث وتحكمهم المطلق في فرض شكل ونظام الحكم في ليبيا قبل إنشاء اللجنة الوطنية التأسيسية، وفي هذا الشأن قال مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة "أما تقرير شكل الدولة الليبية الفتية فأمر متروك لليبيين يختارون بعين الدولة الموحدة أو الفيدرالية.[92]

وقد جاءت كلمة مندوب الأمم المتحدة مطابقة لفكرة المندوب البريطاني بخصوص مشروع الدولة الموحدة مع نظام حكومي من طراز فدرالي " يأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والجغرافية والتقاليد المرعية في البلاد حسب قوله".[93]

وعلى الرغم من اعتراض مندبوا مصر وباكستان وسوريا وروسيا على توزيع الممثلين بالتساوي بين مناطق ليبيا الثلاث كذلك المخالفات التي وقع فيها (أدريان بيلت)، إلا أن الاخير مضى في فرض خطته التي طرحها في يوم 17 نوفمبر واعتبرها الطريقة الوحيدة للوصول إلى الاستقلال في الوقت المحدد [94]، وقد شملت الخطة التالي:-

- اعتماد نظام التعيين بدل انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية، وطالب بالمساواة في التمثيل بين المناطق الثلاث وتحجج أن (برقة وفزان) جعلا المساواة في التمثيل شرطاً لازماً لاشتراكهما في لجنة الواحد والعشرين التحضرية وفي الجمعية الوطنية "وما كان يمكن لهاتين الهيئتين أن تجتمعا إذا لم تقبل هذه الشروط" .[95]
- أكد على أهمية تشكيل حكومة مؤقتة حتى يتم نقل السلطة إليها في الوقت المناسب، وبشكل نهائي بعد صدور الدستور تشكل حكومة دائمة مسؤولة أمام البرلمان.[96]

- أشار إلى ضرورة تشكيل مجلس تشريعي من غرفتين وذلك رغبة منه كما يقول للتوفيق بين الاتجاهين الموجودين في البلاد أي الاتجاه إلى الوحدة من جانب والاتجاه إلى "الذاتية الإقليمية" ويتكون البرلمان من مجلسين مجلس شيوخ يتألف من عدد صغير من الممثلين المنتخبين في المناطق الثلاث على أساس المساواة ومجلس نواب تنتخبه البلاد جميعاً.(97)

على أن الأحداث توالت سريعاً في ليبيا فلم يمضي أسبوع على قرار الأمم المتحدة الجديد حتى اجتمعت الجمعية الوطنية التأسيسية يوم 25 نوفمبر 1950 في طرابلس برئاسة محمد أبو الإسعاد مفتي طرابلس الذي قام على الفور بأرسال برقية إلى محمد أدريس السنوسي تدعوه أن يصبح ملكاً على ليبيا، وقد قبل هذه الدعوة دون تردد.(98)

وبحسب قرار الأمم المتحدة فإن السلطة التي تتولى تعيين الأعضاء العشرين عن المنطقة الغربية من اختصاص مندوب الأمم المتحدة والمجلس الاستشاري ولكن بلت والإدارة العسكرية منحا محمد أبو الإسعاد سلطة اختيار أولئك الأعضاء العشرين وبمشورة الإدارة البريطانية.(99)

وقد وجد الاتجاه إلى الفيدرالية واعتماد مبدأ التمثيل بالتساوي معارضة قوية بين صفوف سكان المنطقة الغربية خاصة فقامت عدة مظاهرات وحركات احتجاج أيام 4 نوفمبر،5 ديسمبر، و15 ديسمبر 1950، وعبرت بعض الأحزاب والهيئات عن استيائها من الأوضاع القائمة عن طريق اجتماعات عامة أو بمذكرات تقدمت بها إلى مندوب الأمم المتحدة والمجلس الاستشاري وأيضاً جامعة الدول العربية فمثلاً جاء في مذكرة للكتلة الوطنية الحرة إلى المجلس الاستشاري "أن الأمور هنا تجرى في غير مجراها الطبيعي الديمقراطي ... من تجاهل إرادة الأمة الليبية ورغبتها بأنشاء ثلاث حكومات إقليمية صورية تهيمن عليها حكومة اتحادية موهومة، زد على ذلك قيام ما يسمى بالجمعية الوطنية التأسيسية الليبية بصورة تتنافى وروح الدساتير والأنظمة الديمقراطية.(100)

أما المؤتمر الوطني فقد عقد اجتماعاً ضم ممثلي المناطق الثلاث وقرر عدم الاعتراف بأنشاء حكومات ثلاث منفصلة وطلب إلى أعضاء المؤتمر في تلك الحكومات والجمعية التأسيسية الانسحاب منها.(101)

وفي القاهرة جاء رد الجامعة العربية على زيارة وفد اللجنة الوطنية التأسيسية برئاسة محمد أبو الإسعاد– للاعتراف بشرعيتها والتسويق للنظام الفدرالي– إلى إعلانها بعدم الاعتراف "بلجنة الستين كجمعية وطنية لليبيا ولا بالنظام الفدرالي أساساً للدستور الليبي".(102)

لقد تعمد (أدريان بيلت) ومن خلفه بريطانيا وضع المعارضة في ليبيا أمام الامر الواقع فهو لم يستشير القوى الوطنية في المنطقة الغربية في مسألة التمثيل بالتساوي ولا حتى في تكليف محمد أبو الإسعاد برئاسة اللجنة التحضيرية ثم الجمعية الوطنية واعطيت له صلاحيات كتلك التي عند محمد إدريس السنوسي أو أحمد سيف النصر كذلك المناصب التي تحصل عليها محمود المنتصر.

حين صدر قرار الجمعية الوطنية التأسيسية في 29–مارس–1951 بتشكيل الحكومة المؤقتة قام المقيم العام البريطاني (بلاكلي) بتكليف محمود المنتصر برئاسة الحكومة وبعد ذلك شرع (أدريان بيلت) بتأليف لجنة ضمت مندوب عن كل من (طرابلس وبرقة وفزان) وممثلين عن الإدارة البريطانية والفرنسية، مهمتها التنسيق والعمل لنقل السلطات من دولتي الإدارة إلى الحكومة المؤقتة، واستمرت هذه اللجنة في عقد جلساتها بهدف وضع برنامج لنقل السلطات وقد تحججت بريطانيا أن مسألة نقل السلطات مرتبطة بتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، ولهذا قامت الجمعية الوطنية التأسيسية بإصدار الفصل الخاص باختصاصات الحكومة الاتحادية في يوم 18 أغسطس 1951 أي قبل اتمام صياغة الدستور.(103)
وقد واجه (أدريان بيلت) صعوبة في إقناع الجانب البريطاني بالكيفية التي سيتم بها توفير الدعم المادي للحكومة الاتحادية(104)
وهذا ما يفسر تأخير عملية نقل السلطات التي لم تبدأ إلا يوم 12 اكتوبر أي بعد خمسة أيام من إتمام صياغة الدستور.(105)

وفي 19 ديسمبر 1951 أي قبل إعلان الاستقلال عقدت الاتفاقية المالية الليبية البريطانية بواسطة (ادريان بيلت) على أن تقدم بريطانيا نصف مليون جنية للتعمير بالإضافة إلى تعهدها بضمان غطاء العملة المتداولة، وسد عجر الميزانية حتى مارس 1953، وقد أعطى هذا الافاق لبريطانيا مبرراً لكي تمنح لمستشاريها الإشراف على مالية البلاد، وبذلك خضعت الحكومة الليبية للمستشارين الأجانب.(106)

ومما لاشك فيه أن الالتجاء إلى التغطية المالية البريطانية للميزانية الليبية كان ينطوي على أضرار بليغة لأنه يتضمن أولاً شرط الإنضمام إلى منطقة الإسترليني وثانياً يتطلب موافقة بريطانيا على الميزانية وهذان الشرطان لا يتفقان مع الاستقلال، وعقدت إلى جانب الاتفاقية المالية اتفاقية عسكرية مؤقتة حرصت الحكومة الليبية المؤقتة على عدم إذاعتها لآنها تضمنت إقراراً باستمرار الحالة التي كانت عليها القوات البريطانية في ليبيا على أن ينظم بقاء هذه القوات بمعاهدة تعقد فيما بعد.(107)

وبعد توقيع هاتين الاتفاقيتين أصبح الطريق مفتوحاً لإعلان الاستقلال في يوم 24 ديسمبر 1951، وكلف محمود المنتصر رئيس الحكومة المؤقتة تأليف أول حكومة في ظل الاستقلال، وبهذا يكون قد انتهى عمل (ادريان بيلت) مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ولكن بريطانيا بقيت تتمتع بامتيازات كثيرة حتى بعد الاستقلال، واستمرت تستخدم قواعدها في ليبيا دون قيد أو شرط إلى أن قام البرلمان الليبي بالتصديق على المعاهدة الليبية البريطانية في 7-12-1953.(108)

الخاتمة

- اعتمدت الخطة البريطانية مند بداية الاحتلال على تجزئة ليبيا إلى ثلاث أقاليم وفرض نظام اقتصادي ونقدي وتعليمي فوضوي بهدف خلق واقع انفصالي يخدم المصالح البريطانية.
- لقد تحولت قضية استقلال ليبيا إلى ملف دولي خضع لتجاذبات ومناورات بين وزراء خارجية الدول الكبرى في المعسكرين الشرقي والغربي انتهت بفرض صيغة استقلال تضمن للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا استمرار التواجد العسكري والتحكم في القرار السياسي والاقتصادي للبلاد بعد الاستقلال.
- أن التحالف بين الدول الغربية لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن التواجد في البحر المتوسط كان سبب مباشر لاعتماد مشروع استقلال ليبيا بدل الوصاية المشتركة.
- إن تشكيل اللجنة التحضيرية ثم الجمعية الوطنية التأسيسية لم يكن نتاج إرادة وطنية تمثل أغلب الليبيين بل بسبب تدخل بريطانيا ومندوب الأمم المتحدة لفرض التمثيل بالتساوي بدل النسبي لأعضاء لجنة الستين كذلك اعتماد النظام الفدرالي الذي نسف قرار الأمم المتحدة الخاص بوحدة ليبيا.
- إن اختيار النظام الفدرالي وتقسيم الغرفة التشريعية إلى برلمان ومجلس شيوخ لم يقرره أعضاء لجنة الستين بل كان وفق إجراءات فرضتها أمريكا على بريطانيا وفرنسا بخصوص استقلال ليبيا قبل انعقاد الدورة الرابعة للأمم المتحدة.
- لقد كانت الأمم المتحدة هي اليد المنفذة للسياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والأمريكية ولم؛ ولن تراعي مصالح الليبيين المتعلقة بالسيادة ووحدة البلاد في ذلك الوقت واليوم وبذلك يمكن أن نقول قد صح الاستدلال بتلك المرحلة لرصد وصد الأساليب الاستعمارية الانفصالية المعاصرة التي تفرضها امريكا وتنفذها وتدعمها الأمم المتحدة.
- إن المعركة السياسية التي خاضتها النخب الوطنية كانت في مواجهة ظروف فرضتها نتائج الحرب العالمية الثانية وأساليب استعمارية انتهجتها بريطانيا وفرنسا لفرض واقع انفصالي (فدرالي) يخدم مصالحهما.
- لم تراع بريطانيا حق الليبيين في اختيار حكومة تمثلهم بل قامت بتكليف محمود المنتصر برئاسة الحكومة المؤقتة ثم الاتحادية.

فهرس الهوامش

(1) عبد المولى صالح الحريري: التمهيد الإيطالي وموقف الليبيين منه، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911-1943، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 1998، ص26.

(2) عبد الرحمن تشايجي: الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزازي، مراجعة محمد الاسطى، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993، ص172.

(3*1) قامت الدولة العثمانية بتسليم مدينة السلوم إلى الحكومة المصرية في 9أبريل 1912، ولكن في نوفمبر استرجعت المدينة أثناء هجوم المجاهد أحمد الشريف على البريطانيين في مصر وكانت القوة التي دخلتها تحت قيادة نوري (شقيق أنور باشا) القائد العثماني في المنطقة الشرقية قبل توقيع معاهدة أوشي لوزان، للمزيد راجع نقولا زيادة: ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال: معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1958، ص87.

(4) مصطفى علي هويدي: تأثير الحرب العالمية الأولى على حركة الجهاد الليبي، بحوث ودراسات في التاريخ 1911-1943، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية،1998، ص194. عبد المولى صالح الحريرى، مرجع سابق، ص29 .

(5) محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، بيروت، 1948، ص378.

(6) نازك إبراهيم أحمد: ليبيا والغرب1945-1957 من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع إيزنهاور 1957، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 1981، ص19 .

(7) ادريس محمد حسين أبوبكر: دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للملكة الليبية 1951-1969، رسالة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2016، ص94، ص95.

(8) المرجع نفسه، ص96.

(9) نازك إبراهيم أحمد: المرجع السابق، ص7، ص8. مختار رحيل مختار شقاف: الإدارة الجنبية في ليبيا في الفترة من 1943 إلى 1951، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 16، ج5، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 2015، ص283.

(10) محمد فؤاد شكري: مصدر سباق، ص390.

(11) محمد يوسف المقريف: ميلاد دولة الاستقلال، الفرات للنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص208.

(12) مختار رحيل مختار، مرجع سابق، ص284.

(13) محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مطبعة الاعتماد، مصر، 1957، ص107 .

(14) المصدر نفسه: ص107.

(15) محمد محمود الشنيطي: قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص183.

(16) بدرية علي عبد الجليل محمد : أثار الإدارة البريطانية على المرأة الليبية تعليمياً واجتماعياً خلال الفترة 1943-1951، مجلة أنوار المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية التربية، العدد10،2021، ص40.

(17) محمد مصباح أمعمر المزوغي: النظم الإدارية والمالية لإقليم طرابلس الغرب، رسالة ماجستير، جامعة 7 اكتوبر، كلية الآداب، ليبيا، 2007، ص192.

(18) صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1970، ص55.

(19) أحمد محمد القماطي: تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في فترة من 1951-1975، دار العربية للكتاب، 1978، ص277.

(20) نازك إبراهيم أحمد: مرجع سابق، ص15.

(21) عقيلة أحمد الجهيمي: السياسة الاقتصادية في ليبيا وأثارها على المجتمع1943-1951أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم، 2013، ص118.

(22) محمد محمود الشنيطي : مصدر سابق،ص185.

(23) محمد مصباح أمعمر المزوغي: مرجع سابق ص187.

(24) عقيلة أحمد الجهيمي، مرجع سابق، ص121.

(25) المرجع نفسه:ص127.

(26*2) الوطن صحيفة أسبوعية سياسية جامعة صدرت بمدينة بنغازي عام 1947، وهي ناطقة عن جمعية عمر المختار، رئيس تحريرها الأديب مصطفى بن عامر، تعد من الصحف الوطنية البارزة وقد تعرضت للتعطيل والإيقاف عدة مرات بسبب المنشورات الوطنية الفاضحة للسياسة البريطانية توقفت عن الصدور عام 1951، للمزيد انظر محمد صلاح الدين بن موسى: الصحافة الأدبية في ليبيا من 1869 إلى سبتمبر 1969، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس 1998، ملحق صحف.

(27) عقيلة أحمد الجهيمي: مرجع سابق، ص127 .

(28) المرجع نفسه: ص93.

(29) المرجع نفسه: ص122.

(30) محمد مصباح أمعمر المزوغي: مرجع سابق، ص152.

(31) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص184 ص185 .

(32) انجيلو ديل بوكا: الإيطاليون في ليبيا، الجزء الثاني، ترجمة محمود على التائب، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1995، ص430.

(33) محمد مصباح أمعمر المزوغي: مرجع سابق، ص179. محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق،ص185.

(34) محمد مصباح أمعمر المزوغي: مرجع سابق، ص179.

(35) المرجع نفسه: ص179.

(36) مفتاح السيد الشريف: مسيرة الحركة الوطنية الليبية-ليبيا- الصراع من أجل الاستقلال، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2011، ص15.

(37) محمود العارف قشقش: ليبيا من مشروع التجزئة إلى نيل الاستقلال1945-1952، مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، العدد1، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم مسلاته، ليبيا،2016، ص226.

(38) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص19.

(39) محمود العارف قشقش: مرجع سابق، ص336. مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص20.

(40) نقولا زيارة: مصدر سابق، ص164.

(41) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص200.

(42) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص20.

(43) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص205.

(44) المصدر نفسه: ص205.

(45) نقولا زيارة: مصدر سابق، ص166.

(46) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص206.

(47) محمود العارف قشقش: مرجع سابق،ص231.محمد محمود الشنيطي، مصدر سابق، ص207.

(48) المصدر نفسه:ص209.

(49) سامي حكيم: حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو مصرية،ط2، 1970، ص28 ص29.

(50) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص21. محمد محمود الشنيطي، مصدر سابق،ص180.

(51) محمود العارف قشقش: مرجع سابق، ص626. مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص21.

(52*3) تشكل المؤتمر الوطني إثر توحيد الحزب الوطني والجبهة الوطنية الحرة يوم 14- مايو1949 في هيئة واحدة تحمل اسم "المؤتمر الوطني الطرابلسي برئاسة بشير السعداوي، للمزيد راجع سامي حكيم: حقيقة ليبيا، مصدر سابق، ص42.

(53) إبراهيم عبد المجيد: ليبيا في الأمم المتحدة من الاحتلال والتمزق إلى الاستقلال والوحدة، مجلة وقائع تاريخية، العدد41، 2024، ص475.

(54) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق،ص229 ص230.

(55) صلاح العقاد: مصدر سابق، ص65. محمد محمود الشنيطي، مصدر سابق، ص207.

(56) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص22.

(57) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص230.

(58) مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص22.

(59) محمد محمود الشنيطي، مصدر سابق، ص240.

(60) المصدر نفسه: ص316.

(61) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص23.

(62) محمود العارف قشقش: مرجع سابق، ص231 ص232.

(63) محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، بريطانيا، ط1، 2004، ص251.

(64*4) ادريان بيلت سياسي هولندي الجنسية شغل عدة مناصب دولية منها منصب مساعدة السكرتير العام لهيئة شؤون المؤتمرات والخدمات بالأمم المتحدة وتم ترشيحه ثم انتخابه في 10- ديسمبر1949 باغلبية 51 صوتاً متقدماً على منافسه الأرجنتيني آرسي ب- 20 صوتاً وعلي الباكستاني محمد ظفر الله خان ب 3 أصوات وقد ساهم بشكل كبير في تنفيذ الإرادة الدولية بخصوص قضية الاستقلال، للمزيد راجع محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص300.

(65) إبراهيم العربي محمد المرابط: مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد ادريان بيلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا، مجلة كلية الآداب، العدد29، ج الأول، جامعة الزاوية، 2020، ص7 ص8.

(66) صلاح العقاد: مصدر سابق، ص78 ص79. إبراهيم عبد المجيد: مرجع سابق ،ص477.

(67) محمد محمود نجم: أمير برقة محمد إدريس السنوسي وفرنسا من العداء إلى التحالف 1941-1951، مجلة القلعة، د.ع، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2018، ص221.

(68) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص298.

(69) المصدر نفسه: ص308.

(70) المصدر نفسه: ص309.

(71) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص142 ص143.

(72) المرجع نفسه، ص337 ص338.سامي حكيم، مصدر سابق، ص61.

(73) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص285.

(74) المصدر نفسه، ص302. محمد فؤاد شكري، مصدر سابق، ص245.

(75) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص597 ص598.

(76) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق،ص320. مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص610.

(77) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص308.

(78) المصدر نفسه: ص308.

(79) المصدر نفسه: ص325.

(80) المصدر نفسه: ص304.

(81*5) من اجل توحيد الرأي العام فيما يخص القضية الليبية والسياسة الداخلية قامت الإدارة العسكرية في طرابلس) بإعادة فتح صحيفة طرابلس الغرب في 8-فبراير1943 وكانت تنشر عن طريق مكتب الاستعلامات البريطاني وهو قسم من وزارة الخارجية البريطانية وقد كان محررها ممن عملوا في جريدة العدل أيام الطليان كما كان مذيعاً لمحطة (راديو) روما، أما في بنغازي فكانت جريدة واحدة أيضاً هي جريدة بنغازي التي استبدلت في أخر سنة 1945بإسم برقة الجديدة، للمزيد راجع مختار رحيل مختار شقاف، مرجع سابق، ص234.

(82) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص310.

(83) المصدر نفسه: ص310. سامي حكيم: مصدر سابق،ص61 ص65.

(84) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص312.

(85) المصدر نفسه: ص313.

(86*6) بشير السعداوي ولد بالخمس شرق طرابلس سنة 1884 شخصية ليبيا مثقفة مهتمة بالشأن الليبي ترأس هيئة تحرير ليبيا ثم المؤتمر الوطني وذلك خدمة للقضية الليبية، لعب دور كبير في استقلال ليبي عبر جهوده المحلية والدولية توفي سنة 1957. للمزيد انظر أميرة حسن محمد (بشير السعداوي ودوره في حركة المقاومة الليبية، مجلة دي قار في الآداب، قسم التاريخ، جامعة بغداد، 2013، ص11 ص22.

(87*7) المعروف أن التوجه السياسي لبشير السعداوي كان قومي وطني محسوب على الجامعة العربية، لكنه في منتصف 1950 قام بخلط الأمور حيث أعلن تأييده لإدريس وبالدولة الفدرالية. للمزيد راجع مصطفى السراج: السعداوي والمؤتمر- وضع النقاط على بعض الحروف، القبس للأعمال الفنية،ط1، 1952، ص تمهيد.

(88) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص330.

(89) مصطفى السراج: مصدر سابق، ص تمهيد.

(90) نقولا زيادة: مصدر سابق، ص173 ص174.

(91) محمد محمود نجم: مرجع سابق، ص223.

(92) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص336 ص337.

(93) محمد فؤاد شكري: مصدر سابق،ص257.

(94) المصدر نفسه: ص257.

(95) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص346.

(96) المصدر نفسه: ص347.

(97) المصدر نفسه: ص347

(98) نقلا زيادة: مصدر سابق، ص178. محمد محمود الشنيطي. مصدر سابق، ص349.

(99) المصدر نفسه: ص352

(100) المصدر نفسه: ص354.

(101) مفتاح السيد الشريف: مرجع سابق، ص584 .

(102) محمد محمود الشنيطي: مصدر سابق، ص356.

(103) صلاح العقاد: مصدر سابق، ص488. مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص634 ص655.

(104) المرجع نفسه: 611.

(105) محمد العارف قشقش: مرجع سابق، ص232. مفتاح السيد الشريف، مرجع سابق، ص616.

(106) صلاح العقاد: مصدر سابق، ص110.

(107) سامي حكيم: معاهدات ليبيا مع بريطانيا وامريكا وفرنسا تحليليها ونصوصها، درا المعرفة، مصر 1964، ص17.

(108) المصدر نفسه، ص17.